العلاقات الخليجية - الليبية ما بعد القذافي

أحمد طاهر

مدير مركز الحوار للدراسات السياسية

ملخص:

عاشت المنطقة العربية على مدار العامين الماضيين حالة من الحراك الشعبى والصراع الداخلى ربما تكون المرة الأولى التي تشهد فيها بلدان المنطقة مثل هذا النوع من التحركات، ففى الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم كان الصراع على أشده ضد الاحتلال والسعى للحصول على الاستقلال، إلا أن ما شهدته بدايات العقد الثانى من الألفية الثالثة عكس نمطا جديدا من الصراع ضد الأنظمة الحاكمة التي فسدت وأفسدت المجتمعات بسياسات فاشلة داخليًا ومتخاذلة خارجيًا، بما جعل الشعوب ترفض الاستمرار في هذا المسلسل الذي تؤديه هذه الانظمة تحت دعاوى الأمن والاستقرار والأخطار الخارجية كمسكنات للشعوب وخطاب يوجه إلى القلوب وليس العقول.

فقد بدأت الشرارة الاولى للثورة من تونس مرورًا بمصر واليمن وصولًا إلى ليبيا وسوريا، فضلًا عن بعض التحركات ربما لم تصل إلى ما يمكن وصفه بالثورة كما حدث في المغرب والأردن والبحرين وعمان، حيث نجحت قادة هذه الدول في الاستجابة السريعة إلى مطالب شعوبها باتخاذها حزمة من السياسات والاستراتيجيات التي تصب في القضايا المعيشية للمواطنين.

وفي خضم كل ما شهده العالم العربي خلال تلك الفترة، كان لدول مجلس التعاون الخليجي دورًا مهمًا ومؤثرًا، صحيح أنه لم يكن على وتيرة واحدة حيث تراوح ما بين الصمت المغلف بالرفض لما يحدث كما كان الأمر بخصوص الثورتين المصرية والتونسية، مرورًا بالتأييد لما يجرى من أحداث بل ومطالبات بضرورة التدخل لإنهاء الأزمة سواء عن طريق الحوار أو السلاح، كما حدث في الازمتين اليمينية والليبية على الترتيب، وظل الموقف ذاته مع الأزمة السورية والتي سارعت دول المجلس على المطالبة بضرورة التدخل الدولى تحت دعاوى حقوق الانسان وحماية المواطنين. ونظرًا لهذا التباين في المواقف والسياسات، أضحى من الصعوبة بمكان أن يتم معالجة الموقف الخليجي من الثورات العربية ضمن رؤية واحدة،

رؤية تركية
2013 - 5
98 - 87

وإنما يتطلب الأمر النظر إلى هذه المواقف والسياسات من زوايا مختلفة تتعلق كل منها بحالة منفردة وإن كان هناك تقارب أو تشابه في تلك المواقف كما هو الحال في الثورتين المصرية والتونسية، وكذلك الأمر في الحالتين الليبية والسورية، إلا أن الموقف حيال الثورة اليمنية يظل موقفًا متفردًا وربما فريدًا من نوعه فيما طرحته المبادرة الخليجية من حلول للأزمة عكست إلى أى مدى تنطلق سياسات دول المجلس حيال ثورات الربيع العربي من مصالحها الذاتية بعيدا عن المعاناة التي كانت تعيشها الشعوب العربية تحت حكم قادتها بل وما زالت تعانى من القتل والتشريد على غرار ما هو موجود في سوريا اليوم.

وفي ضوء ما سبق، تتناول الدراسة بعدا واحدا في مواقف وسياسات دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في الموقف من الثورة الليبية، وذلك من خلال دراسة الأسباب والدوافع وراء اتخاذها هذا الموقف من الثورة التي تلت ثورتين كانت سياسات دول المجلس سلبية حيالهما (مصر وتونس)، ومتزامنة في الوقت ذاته مع الثورة اليمنية بما شهدته من موقف خليجى رافض لأية تدخلات خارجية أو حتى مجرد مبادرات خارج نطاق المجلس، في حين تقارب الموقف مع ما يحدث في الثورة السورية. كما تتناول الدراسة الجهود التي بذلتها دول المجلس في مساندة الثورة الليبية ضد نظام القذافي، وأثر ذلك كله على مستقبل علاقات الطرفين، فهل تتجه نحو تصحيح مسار العلاقات لتعود إلى طبيعتها أم سيظل ثمة عقبات في طريق تطوير مستوى العلاقات ونموها؟

على الرغم مما شهدته الفترات الأخيرة للنظام الليبي السابق من أشكال التعاون في العلاقات الليبية –الإماراتية أو الليبية – القطرية، إلا أن هذا لم يسمح بإنتهاج مسار سياسى للازمة الليبية من قبل دول الخليج

وفي إطار الإجابة على هذه التساؤلات يمكن تناولها من خلال ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول - الموقف الخليجي من الثورة الليبية: قراءة في الاسباب والدوافع

على الرغم مما شهدته الفترات الأخيرة للنظام الليبي السابق من أشكال التعاون في العلاقات الليبية – الإماراتية أو الليبية – القطرية، فضلا عن التقارب الكويتي الليبي مما يوحى بطى صفحة الماضى والبدء في مرحلة من التعاون المشترك، إلا أن كل هذا لم يسمح بانتهاج مسار سياسى للازمة الليبية من قبل دول الخليج التي لم تعط أية فرصة لحوار سياسي يمكن من شأنه إنهاء الأزمة على غرار نهجها في الأزمة اليمنية، بل وظفت جميع أدواتها الإعلامية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية لصالح التدخل العسكري، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء أربعة عوامل:

قمة خليجية عقب اشتعال الثورات العربية

الأول، يتعلق بطبيعة الثورة الليبية التي تميزت عن غيرها من الثورات العربية، حيث تحولت، ومنذ لحظتها الأولى، إلى صراع عسكري غير قابل للحل الوسط. فمنذ بداية الثورة في 17 فبراير 2011 تحددت خطوط الصراع، وتحددت أهداف كل طرف بشكل واضح لا لبس فيه: الثوار يريدون إسقاط نظام القذافي، والأخير جعل هدفه القضاء على الثورة قضاء مبرمًا، يدلل على ذلك أن نظام القذافي لا يتمتع بقاعدة شعبية تسمح له بالاستناد إليها. السقوط السريع للمدن الليبية، خاصة في الشرق، في يد الثوار، رغم محدودية إمكانياتهم العسكرية، يشير بوضوح إلى هشاشة هذه القاعدة. كما أن النظام يعتمد بشكل أساسي، ليس على الجيش الذي يعاني من ضعف واضح، وإنما على مليشيات يثق القذافي بولائها أكثر من ثقته بولاء الجيش. هذا فضلًا عن أنه بعد 40 سنة من الحكم، ومراكمة الثروات النفطية، لم يأت نظام القذافي بالتنمية إلى ليبيا، وإنما أتى بالاستبداد، والكذب السياسي، والفوضى البيروقراطية في إطار ما يسميه بنظام "الجماهيرية".

الثاني، عدم وجود رصيد إيجابي للنظام الليبي لدى دول المجلس، فالتحسن الملحوظ في العلاقات كما سبق الإشارة إليه لم ينه خلافات السعودية مع نظام القذافي في السنوات الأخيرة، والتي كان أبرز معالمها الكشف عن مؤامرة النظام الليبي لاغتيال الملك عبد الله بن عبد العزيز. ومن ثم يمكن القول أنه ليس لدي دول المجلس أي مصلحة في بقاء نظام القذافي. لذلك، عبر التحرك الخليجي إزاء ثورة ليبيا منذ اليوم الأول يتضح أن دول المجلس قد تبرأت من القذافي مقابل الاحتفاظ بعلاقاتها بالنظام الدولي.

الثالث، التخوف الخليجي من تكرار النموذج العراقي في ليبيا الذي غاب عنه الدور العربي بصفة عامة والخليجي على وجه الخصوص، وبالتالي فهي ترغب في التواجد

في سيناريوهات ما بعد الصراع، خاصة لما يمثله من عوائد اقتصادية جمة لدول المجلس سواء من حيث حجم استثماراتها الخارجية أو من حيث لعب دورًا مهما فيما تمتلكه ليبيا من ثروة نفطية هائلة يُقدر احتياطياتها بـ 36 مليار برميل، بالتالي فهي محل أنظار القوى الكبرى الغربية وهو ما تخشاه الدول الخليجية من أن يبقى النفط الليبي تحت سيطرة غربية وعليه التحكم في أسواق النفط الدولية مما يضر بمصالحها، وهو ما يمكن في ضوئه تفسير العرض القطري على المجلس الانتقالي الليبي عقب الثورة بتولى القيام بإنتاج وتسويق النفط خاصة في الشرق الليبي.

الرابع، يتعلق بالتوجه الجديد للسياسية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي التي ربما بدأت تشهد دورًا متصاعدًا وواضحًا في تحركاتها الخارجية بما يعبر عما لدى دول الخليج العربي من قوة اقتصادية ومالية وإن ظل هذا الدور أقل مما تسمح به هذه القوة. فبعدما كان المجلس ناشطا في ركن من النظام العربي في منطقة الخليج، ويعكس نجاحا لتجربة تعاون عربي فرعي وحيدة، بل ظل معنيا بالأساس بتطورات علاقاته البينية وبمستجدات علاقات دوله مع كل من العراق وإيران، إلا أنه أصبح مع الثورات في قلب المشهد العربي، وتحظي مواقفه وبيانات اجتماعاته – علي مستوي القمة أو علي المستوي الوزاري – بأكبر قدر من الاهتمام والمتابعة، بما قد يرسخ لقناعة بأنه بات يرث النظام العربي الذي تمركز حول جامعة الدول العربية لعقود، ليتنقل معه الثقل العربي سياسيا وجغرافيا إلي الخليج، بعدما انتقل اقتصاديا وإعلاميا منذ سنوات. وهو ما يمكن تفسيره في ضوء ثلاثة دوافع ساهمت في تغيير التوجهات الخليجية نحو لعب دورا أكثر اتساعا وربما أكثر تفاعلًا مع قضايا المنطقة بصفة عامة وقضايا الربيع العربي على وجه الخصوص. تتمثل هذه الدوافع فيما يلى:

1- استشعار دول الخليج الخطورة التي يمكن أن تترتب على تراجع الدور الإقليمي لمصر إثر ثورة 25 يناير بما فرضته من الحاجة إلى التركيز في الداخل. ومن ثم سعت هذه الدول إلي تعبئة الفراغ السياسي والأمني العربي مع غياب مصر المؤقت، من خلال القيام بمسئولياتها القومية.

2- سعى دول المجلس إلى اتخاذ خطوات استباقية تحول دون سقوط أي من أنظمته من خلال طرحها لمبادرات اتسمت بالديناميكية والحيوية، وفرضت حضورها علي الساحة إلى الحد الذي مكنها من السيطرة علي المشهد الداخلي، ويكفي الإشارة في هذا الصدد إلى قرارها بالدعوة إلي التدخل الدولي في ليبيا.

3- استهدفت دول المجلس من طرحها للمبادرات الاستحواذ على عقول وافكار المواطن الخليجي، من خلال السعى لإجهاض عقلية الثورة لديه بطرح سلسلة مبادرات جريئة علي الجبهات الخارجية، تنتهي بإجهاض أحلام الثورة التي تراود البعض من

مواطنيها وإعادتهم إلي التفكير العقلاني بالمنطق الاستثنائي للخليج. وهو ما ساعدها بالفعل في تغيير وتبديد كثير من القناعات الشعبية بقيمة الثورة.

ومن الأهمية بمكان في هذا الخصوص القول أن الثورة الليبية أتاحت المجال واسعًا للدبلوماسية الخليجية للقيام بدور لافت في القضايا الإقليمية سياسيًا وعسكريًا، وهو ما تجلى فيما يلى:

- دعوة وزراء خارجية دول المجلس في 7 مارس 2011 لمجلس الأمن الدولي لفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا لحماية الليبيين من القصف الجوي لكتائب القذافي وكذلك دعوة وزراء الخارجية العرب إلى اجتماع عاجل لمناقشة الأوضاع في ليبيا والحث على تبني الطلب الخليجي بفرض الحظر الجوي، حيث جاء في بيانه ما نصه "يعرب المجلس عن تأييده ودعمه لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 بتاريخ 26/ 2/ 2011م وللقرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة بتاريخ 25/ 2/ 2011م، ويشيد بقرار جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7298 بتاريخ 2/ 3/ 2011م حول ليبيا. ويدعو جامعة الدول العربية لتحمل مسئولياتها لاتخاذ كل ما من شأنه حماية المدنيين الليبيين ودراسة السبل الكفيلة لتحقيق ذلك. ويطالب مجلس الأمن الدولي اتخاذ

تغير النظام الليبي فهل من تغير في العلاقات الخليجية الليبية؟

الإجراءات الكفيلة لحماية المدنيين بما في ذلك الحظر الجوي على ليبيا"، الأمر الذي ترتب عليه صدور قرار من دول الجامعة العربية يطالب مجلس الأمن الدولي بضرورة إصدار قرار دولي بفرض حظر جوي على الأجواء الليبية، وهو ما تجسد في قرار المجلس رقم (1973).

- المشاركة في الاجتماعات الدولية الخاصة بمعالجة الأزمة الليبية بل واستضافة بعضها، وهو ما تجسد في: المشاركة الخليجية، ممثلة في قطر، بمؤتمر لندن في 29 مارس2011، الذي شارك فيه وزراء خارجية أكثر من 40 دولة لإنهاء أزمة الشعب الليبى. وخلص إلى عدد من القرارات، منها:

- الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي باستخدام القوة لوقف التقدم الفتاك لقوات نظام القذافي.
- أهمية تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للمدن والمجتمعات التي تعاني في ليبيا.
- مساعدة الشعب الليبي على بناء مستقبله الجديد، وإعادة تعمير ما دمرته كتائب القذافي، وخاصة البنية التحتية.
- الاتفاق على تشكيل مجموعة اتصال دولية حول ليبيا تقود الجهود الدولية لتكون القوة السياسية الدافعة إلى جانب المهمة العسكرية لحماية المدنيين. وقد وافقت قطر على استضافة أول اجتماع لهذه المجموعة، والذي تم –بالفعل– في 13 فبراير2011؛ حيث أكد البيان الصادر عن الاجتماع على ضرورة فتح الباب أمام تقديم مبادرات للدفاع عن الثورة والثوار الليبيين.

على الرغم مما شهدته الفترات الأخيرة للنظام الليبي السابق من أشكال التعاون في العلاقات الليبية –الإماراتية أو الليبية – القطرية، إلا أن هذا لم يسمح بإنتهاج مسار سياسى للازمة الليبية من قبل دول الخليج

المحور الثانى – الدعم الخليجي للثورة الليبية:

أسرعت دول الخليج العربي إلى اتخاذ حزمة من القرارات وانتهاج زمرة من السياسات الرامية إلى دعم الثورة الليبية ومساندة الثوار في مواجهة نظام القذافي الغاشم دعمًا ماليا وعسكريًا ولوجستيًا، وهو ما بزر جليا في العديد من المظاهر والمؤشرات، أهمها:

1- إضافة إلى الغطاء العربي الذي وفرته دول مجلس التعاون الخليجي كما سبق الإشارة لتدخل قوات الناتو إلى الأراضي الليبية، سعت إلى حث الدول العربية على دعم التدخل العسكرى في ليبيا، وقد برز في هذا الخصوص بصورة ملحوظة الدور القطرى الذي حرص على الإشراف على تمويل القوات الخليجية عن طريق تونس والسودان، فضلا عن تقديم العديد من المساعدات

المالية والأسلحة إلى الثوار الليبيين، كما استمرت في مساعدة المجلس الوطني الانتقالي حتى الإطاحة بنظام معمر القذافي، وفي دعمها للتدخل العسكري، كانت تعمل على توجيه وقيادة التحرك العسكري من المنطقة الشرقية في ليبيا حتى المنطقة الغربية بالإضافة إلى قيامها بإنشاء غرفة عمليات خاصة في المنطقة الغربية بمساعدة من دولة الأمارات حتى تمكنت من الساحل الغربى وصولاً إلى طرابلس والسيطرة عليها، وبالتالي كانت قطر هي أول دولة عربية انضمت إلى العمليات العسكرية في ليبيا، وأرسلت صواريخ اعتراضية للمساعدة في فرض منطقة حظر الطيران الذي بدأ في 25 مارس 2011.

2- اعتراف الحكومة القطرية بالمجلس الانتقالي الليبي ممثلًا شرعيًا للبلاد في 28 مارس 2011، وذلك عقب استقبالها لرئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل" في 17 فبراير2011، لتصبح بذلك هي ثاني دولة تعترف بالمجلس الانتقالي بعد فرنسا وأول دولة عربية، وهو ما أعتبر خطوة دفعت دولًا خليجية أخرى إلى اتخاذها، من خلال اعتراف الكويت به، وتأكيد وزراء خارجية دول المجلس في11 مارس 2011 إجراء اتصالات مع المجلس الوطني الانتقالي تمثل في استقبال الكويت رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي "مصطفى عبد الجليل" مرتين الأولى في 21 مارس والثانية في 25 أبريل، وهو ما ترتب عليه الاتفاق على قيام قطر بالمساعدة في تسليح الثوار الليبيين. ويذكر أنه تم الاعتراف بالمجلس الانتقالي ممثلا شرعيًا ووحيدًا للشعب الليبي تماشيًا مع قرارات مجلس التعاون الخليجي، فقد جاء الاعتراف بالمجلس الانتقالي بعد يوم من التوقيع معه على عقد لتسويق النفط الخام المنتج من حقول النفط في شرق ليبيا التي يتركز بها معظم النفط الليبي، والتي أصبحت خارج سيطرة نظام القذافي حينذاك، ليصبح التحرك القطري تعزيزًا لمكانتها في العالم العربي من جهة ولتأمين المصالح التجارية في ليبيا في حال وقوع سيناريو ما بعد الصراع من جهة أخري و قد بدأتها بصندوق المليار دولار لإعادة بناء ليبيا.

3- تقديم الدعم العسكرى ضمن قوات حلف الأطلنطي التي قامت بالتدخل في ليبيا استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة في هذا الخصوص، وتركز الدور الخليجي العسكرى فيما يلى:

- مشاركة أربع مقاتلات قطرية من طراز (ميراج2000) في الدوريات المسلحة، انطلاقًا من جزيرة كريت بالبحر المتوسط في إطار التحالف الدولي ضد ليبيا.
- مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة بست طائرات من طراز "إف – 16"، وست طائرات من طراز "ميراج"، لتنفيذ منطقة حظر الطيران، فضلًا عن طائرات

"آباتشي" و"شينوك" وطواقمها للبحث والإنقاذ.

- إرسال السعودية طائرة مراقبة من طراز "أواكس"، وأخرى للتزود بالوقود. على أن تكون قاعدتها بمدينة مرسى مطروح قرب الحدود الليبية.

4- الدعم الاعلامى والسياسي والذي برز جليا في الدور الذي لعبته كل من قناة "الجزيرة القطرية في المقام الأول، وقناة "العربية" السعودية في المقام الثانى، وما زال دورهما محوريا في دعم الثورة السورية، من خلال كشف المجازر اللا إنسانية التي يرتكبها نظام بشار الأسد ومن قبله نظام القذافي بحق شعوبهما.

5- تقديم المساعدات الانسانية، وهو ما برز فيما يلى:

- قيام قطر بتسيير قوافل من المساعدات الإنسانية إلى مدينة بنغازي الليبية، وكذلك قيامها بإمداد المدينة بكميات من المنتجات البترولية بقيمة 35 مليون دولار.
- تحرك رئيس دولة الإمارات الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة، وذلك لإغاثة المتضررين داخل الأراضي الليبية أو الهاربين من المعارك العسكرية على حدود بعض الدول المجاورة، وإعلان الكويت عن تقديم دعم للشعب الليبي مقداره 50 مليون دينار.
- سلمت دولة الكويت مساعدات جديدة إلى ليبيا شملت 54 سيارة إسعاف وإطفاء وإنقاذ سريع مزودة بأحدث الأجهزة في إطار مساعدات طبية وإغاثية بتوجيهات من صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ويذكر أن دولة الكويت قدمت إلى الشعب الليبي مساعدات منذ 25 فبراير الماضي شملت مساعدات طبية وإنسانية ومادية بقيمة 180 مليون دولار منها 50 مليونا نقدا للمجلس الوطني الليبي والباقي معونات، حيث انطلقت طائرات النقل من طراز "سي" 130 من قاعدة "عبد الله المبارك" الكويتية، حاملة المواد الطبية والمساعدات الإنسانية لتقديمها كمساعدات عاجلة للمتضررين.
- صدر الأمر السعودى السامي رقم 40066 في يناير 2013 القاضي بتقديم مساعدات إنسانية لحكومة ليبيا تمثل (50) طن من التمور والأدوية والمستلزمات الطبية.

6- شكل مجلس الأمة الكويتى لجنة معنية بالثورة الليبية تحت مسمى "اللجنة الشعبية لنصرة الشعب الليبي"، وتركز مجال حركتها في ثلاثة مسارات: الأول، يكمن في جمع التبرعات من خلال المؤسسات الخيرية لمساندة الثورة الليبية. والثاني، يهدف إلى توضيح معاناة الشعب الليبي وابراز الموقف الكويتي الداعم للثورة. فيما ركز الثالث على الدور الشعبي عبر مؤسسات المجتمع المدني لتفعيل المشاركة الشعبية وتسليط الضوء على تجاوزات حقوق الإنسان التي يرتكبها نظام القذافي.

المحور الثالث - التقارب الخليجي الليبى ما بعد الثورة:

مثّل سقوط نظام القذافي بمقتله ونجاح الثورة الليبية خطوة مهمة في سبيل التقارب الخليجي الليبى في إطار الدور المحورى الذي لعبته دول الخليج في إسقاط هذا النظام وتقديم كافة صور الدعم للثوار من ناحية، وفي ضوء حاجة الدولة الليبية إلى الدعم والاستفادة من الخبرات الدولية والاقليمية لبناء الدولة العصرية من ناحية أخرى، بما فتح البوابة الليبية أمام دول الخليج لما تمتلكه هذه البلدان من فوائض مالية يمكن ضخها في عجلة الاقتصاد الليبى لحين التعافى من أزمته، يعزز ذلك الاستقرار الذي تعيشه دول الخليج مقارنة بالجوار العربي الذي يشهد تحولات دراماتيكية على كافة الأصعدة وخاصة الجوار الجغرافى، فمصر وتونس مشغولتين بإعادة بناء الدولة ما بعد انهيار الانظمة السابقة فضلًا عن أزماتها المالية، وكذلك الجزائر تواجه العديد من الأزمات الداخلية يضاف إليها الأزمة الأخيرة المتمثلة في الصراع في جمهورية مالى على حدود الدولة الجنوبية، كما أن السودان غارقا في أزماته السياسية وانقساماته الداخلية. ولذا أصبحت دول الخليج هي الملاذ الآمن لمساعدة الدولة الليبية الناشئة في اتخاذ خطوات جادة على طريق البناء خاصة مع تقارب نمط الاقتصاد لدى الطرفين، المتمثل في اقتصاد السلعة الرئيسية المتمثلة في النفط مصدر الدخل القومى. ومن ثم، ظهرت مجموعة من المؤشرات التي كشفت عن حجم التقارب

الثورة الليبية كان لديها دعم خليجي فهل يوضع ذلك في مستقبل العلاقات بين الخليج وليبيا

الخليجي الليبي خاصة في المجال الاقتصادي باعتباره الملف الرائد في علاقات الطرفين خلال الفترة المنصرمة ما بعد سقوط نظام القذافي، وهو ما برز فيما يلى:

أولا - التوسع في حجم الاتفاقيات الثنائية والاستثمارات البينية بين الطرفين، من أبرزها ما يلى:

1- توقيع مركز التحكيم التجاري الخليجي اتفاقية تعاون وتفاهم مع مركز ليبيا للتحكيم التجاري الدولي في 13 يناير 2013، وذلك بهدف نشر الثقافة التحكيمية ودعم مركز التحكيم الليبي، وتنبع مثل هذه الاتفاقية من كون ليبيا دولة غنية نفطيا ومليئة بالاستثمارات الأجنبية، وكثير من المتعاقدين هناك لديهم حقوق، وهو ما يعتبر هذا المركز خطوة مهمة وانطلاقة جديدة بعد الثورة الليبية لمساعدة ومساندة الشعب الليبي والأسرة التجارية الليبية.

2- الالتزام بالاتفاقات المبرمة بين الطرفين قبل سقوط النظام، فيذكر أنه تم

التوقيع على العديد من الصفقات بين ليبيا وقطر تصل قيمتها إلى 8 مليارات دولار، تشمل إقامة صندوق استثمار مشترك برأسمال مليارا دولار، ومشروع للرياضة والخدمات بتكلفة 300 مليون دولار، علاوة على تأسيس بنك مشترك باسم البنك الليبي القطري برأسمال 500 مليون دولار، إضافة لامتلاك شركة قطر للبترول 10٪ من الشركة العربية للخدمات البترولية ومقرها ليبيا.

وفرت دول مجلس التعاون الخليجي الغطاء العربي لتدخل قوات الناتو إلى الأراضي الليبية، كما سعت إلى حث الدول العربية على دعم التدخل العسكرى في ليبيا

3- دخلت شركة غانم آل غانم لونايتد برس انترناشونال القطرية في عملية شراكة مع عدد من رجال الأعمال الليبين لتأسيس شركة مشتركة أطلق عليها اسم "الشركة الليبية القطرية "برأسمال 100 مليون دولار، والتي ستنبثق عنها 11 شركة أخرى تعمل في مختلف المجالات للمساعدة في إنعاش الاقتصاد الليبي.

4- إبرام اتفاق بين "بيت التمويل الخليجي" بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي و مؤسسة النفط الوطنية الليبية، لتطوير أول منطقة أعمال متكاملة للطاقة في ليبيا أطلق عليه "مدينة الطاقة ليبيا" على أرض تبلغ مساحتها 528 هكتارا تقع في مدينة صبراتة، وذلك بقيمة 3.8 مليار دولار.

5- زيادة حجم الاستثمارات الخليجية في الاقتصاد الليبى وخاصة في المجال العقارى، حيث تقدر قيمة الاستثمارات الخليجية أكثر من 100 مليار دولار، فعلى سبيل المثال توجد العديد من الاستثمارات الكويتية في السوق الليبي مثل شركة صفاة طاقة التي تمتلك نحو 60 في المئة من شركة "الحفر الوطنية"، وكذلك "الشركة الخليجية المغاربية" هي أيضا من الشركات التي لها استثمارات في ليبيا منها تنفيذ المشروع العقاري المطور "جنزور 2" بقيمة 15 مليون دينار كويتى.

ثانيا – تبادل الزيارات بين كبار المسئولين من الجانبين، للتنسيق فيما بين البلدين حيال مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، من أبرزها ما يلى:

- زيارة وزير الخارجية الاماراتى "عبد الله بن زايد آل نهيان" إلى طرابلس في 22 ديسمبر 2011، وتعد أول زيارة لمسئول عربي رفيع المستوى بعد الثورة، هدفت إلى بدء صفحة جديدة في علاقات البلدين، تم خلالها: توقيع مذكرتى تفاهم: الأولى بشأن التشاور السياسي بين وزارة الخارجية الليبية ووزارة خارجية الإماراتية. والثانية بشأن إنشاء لجنة مشتركة للتعاون تسمى باللجنة المشتركة الليبية – الإماراتية برئاسة وزيرا الخارجية في البلدين أو من يمثلهما وعضوية عدد

من مسئولي التعاون الثنائي، الاتفاق على عقد اجتماعات الدورة الأولى في أبو ظبي. وأعقبها زيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية خلال يومى 17 – 18 يناير 2012، استهدفت تدشين خط طيران الاتحاد (أبو ظبي – طرابلس)، والعمل على توسيع دائرة الشراكة بين البلدين في المجالات كافة.

- زيارة وزير الحكم المحلي الليبى "محمد الهادي الحراري" لدولة الإمارات في 20 فبراير 2012 بهدف الإطلاع على التجربة المتميزة لدولة الإمارات في القطاع الحكومي.
- زيارة رئيس الوزراء الليبي في الحكومة الانتقالية الدكتور عبد الرحيم الكيب الإمارات في 15 أبريل 2012، وذلك على رأس وفد ضم كل من(وزير الخارجية، وزير العمل، وزير الكهرباء والطاقات المتجددة، وزير الإتصالات والمعلوماتية، وزير المالية وزير الداخلية، وزير الاقتصاد، ورئيس أركان القوات المسلحة) لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل دعمها وتطويرها في المجالات كافة.
- زيارة وزير الاقتصاد الليبى "أحمد سالم الكوشلي" الامارات خلال الفترة من 1 – 3 مايو 2012 للمشاركة في الدورة الثانية للملتقى الاستثماري السنوي.
- زيارة وزير الكهرباء الليبى "عوض إبريك إبراهيم البرعصي" الامارات خلال الفترة من 7 – 10 مايو 2012م.
- زيارة وزيرة الشئون الاجتماعية الليبية "مبروكة جبريل الشريف" الامارات خلال الفترة من10 – 15 يونيو 2012م.
- زيارة رئيس الوزراء الليبى "علي زيدان محمد" قطر خلال الفترة من 14 – 16 يناير 2013م، تم خلالها الاتفاق على ما يلى:

- مراجعة وإعادة قراءة كل الاتفاقيات الموقعة، واستكمال إجراءات ما لم يوقع منها.
- وضع برنامج للتعاون الفني والتقني في مختلف المجالات، مع تفعيل جميع ملفات التنمية البشرية بين القطاعات المختلفة.
- الاستمرار في تعزيز وتكثيف التعاون الأمني والعسكري بما في ذلك تبادل الخبرات والمعلومات وتقديم التدريب المتخصص الأكاديمي والتقني والفني واللوجستي بما يسهم في رفع كفاءة هذه الأجهزة أمنيا وعسكريا.
- تفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين برئاسة وزيري خارجية البلدين وعقد دورتها الثانية في مدينة الدوحة، على أن يتم تحديد موعدها عبر القنوات الدبلوماسية.
- تكوين آلية للتشاور السياسي بين وزارتي الخارجية في البلدين، والعمل على تنسيق مواقفهما في المحافل الإقليمية والدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

ورغم هذا التقارب الخليجي الليبى، إلا أن ثمة حاجة إلى مزيد من دعمه وتعزيزه عبر اتخاذ حزمة من الخطوات الاستراتيجية التي تسهم في فتح مجالات تعاون أوسع، ومن

أبرز المقترحات في هذا الخصوص ما يلي:

1- إنشاء مجلس أعمال خليجي - ليبي يتناول تنظيم العمل المشترك بين الطرفين بصورة جماعية بدلا من أن يظل قاصرًا على التعاون في صورته الثنائية.

2- تسهيل طرق النقل بين الجانبين، فصحيح أن صعوبات النقل البحري والبرى وارتفاع أسعار النقل الجوى، باتت من أهم العوائق التي تواجه الصادرات الخليجية إلى ليبيا.

3- اتخاذ الحكومة الليبية حزمة من الإجراءات لجذب المزيد من الاستثمارات، وفي مقدمة ذلك تحقيق الأمن والاستقرار، تقديم حوافز استثمارية لرجال الاعمال.

جملة القول، أنه على الرغم مما يدعيه البعض من أن ثمة مخاوف خليجية من ثورات الربيع العربي ومن تأثير امتدادها على مجتمعات هذه الدول، إلا أن موقفها من الأزمة الليبية وكذلك السورية ومن قبلها الأزمة اليمنية فضلا عن دورها في مساندة النظم الجديدة في كل من مصر وتونس، يؤكد على أن هذه البلدان بعدما اطمأنت لوضعها عبر التعامل بعدة طرق مع موجات التغيير، عمدت إلى التعامل والتأثير على مجريات موجات تغيير الربيع العربي في بلادها وفي الجمهوريات العربية من خلال تقديم المبادرات وعقد المؤتمرات التي تسهم في دعم عود الأنظمة الجديدة معنويا وماليا. ولكن يظل التساؤل حول مستقبل الانظمة الحاكمة في بلدان الخليج هل نجاحها في التأثير في جمهوريات الربيع العربي أكثر من تأثرها بهذه الموجات، يجعلها محصنة تحصنا كليا عن موجة التغيير؟ وتأتى الاجابة بأنه إذا كان صحيحًا أن نجاحها في التعامل مع موجات التغيير والخروج من وطأته يُسجل لصالح الأنظمة الخليجية، إلا أنه من الصحيح أيضا أن هذا لا يعفيها من سرعة الاستجابة والتعامل مع متطلبات التغيير والإصلاحات الشعبية بما يضمن نجاحها في استكمال مسيرتها النهضوية التي بدأتها مع بدء رياح التغيير خلال العامين الماضين.